تفعيل الشراكة الأوروجزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي

The effectiveness of Euro-Algerian partnership as a mean of integration in the world economy

محمد لحسن علاوي
جامعة ورقلة، الجزائر
elhassen.allaoui@gmail.com

كريم بوروشة
جامعة جيجل، الجزائر
Bouroucha.karim1@gmail.com

ملخص :

في ظل الحراك الذي يشهده العالم اليوم في مختلف المجالات، كان لابد على الجزائر أن لا تبق مكتوفة الأيدي بل يجب عليها التحرك من أجل الحفاظ على مختلف مصالحها الاقتصادية، بل والعمل على تثمين هذه المصالح، وكذلك التكيف مع هذا الحراك قصد الاندماج في الاقتصاد العالمي، وهو ما حاولت الجزائر على تحقيقه من خلال توقيعها على عدة اتفاقيات تعاون دولية على غرار اتفاق الشراكة التي وقعته مع الاتحاد الأوروبي في: 22 أفريل 2002 والذي دخل حيز التنفيذ بداية من الفاتح سبتمبر من سنة 2005، والسؤال المطروح هل ساهمت هذه الشراكة في زيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي؟ وماهي التحديات الواجبة على الاقتصاد الجزائري في ظل هذه الشراكة من أجل تحقيق هذا الهدف؟ هذا ما سنحاول إلقاء الضوء عليه خلال هذه المداخلة والتي سنتطرق من خلالها إلى وضعية الاقتصاد الجزائري، وكذلك العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية قبل عقد الشراكة، ثم مضمون وأهداف الشراكة وأثارها أيضا على الاقتصاد الجزائري، وأخيرا نظرة تقييمية لهذه الشراكة متضمنة جملة من الاقتراحات التي نراها ضرورية من أجل نجاح هذه الشراكة وتحقيقها للهدف المنشود ألا وهو الاندماج في الاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية: التخطيط المركزي، الشراكة الأوروجزائرية، الاتحاد الأوروبي، تأهيل المؤسسات، الجزائر.

Abstract :

Under the mobility of the world is witnessing today in various areas, it was an obligation that Algeria should not remain indifferent; but it must move to keep their different economic interests, and evaluate these interests, as well as adjustment to this movement in order to integrate into the world economy, which Algeria tried to achieve by signing several agreements and international cooperation along the lines of the partnership agreement that it signed with the European Union in: 22 April 2002 which entered into effect in first of September of the year 2005, the question now is whether this partnership contributed in the increasing of integration into the global economy? What are the challenges due diligence on the Algerian economy under the partnership for achieving this objective? This is what we will try to shed light during this intervention, which we will refer to the position of the Algerian economy, as well as the economic relations of the European Algerian before the convening this partnership, and then the contents and the objectives of the partnership and its implications also for the Algerian economy and, finally, an overview of this partnership which will include some suggestions which we believe are necessary for the success of this partnership and achieve the desired objective which is the integration into the world economy.

Keywords: central planning, the Euro-Algerian partnership, the European Union, rehabilitation of Companies, Algeria.

تمهيد:

إن أهم ما يميز العالم اليوم هو كثرة و تشعب العلاقات الاقتصادية بين الدول، وذلك نتيجة التطورات الكبيـــرة و الهائلة التي ما فتئ العالم يشهدها بصورة مستمرة، على غرار انتشار الأزمات المالية ومبادئ العولمـــة الاقتصـــادية و التحرير المالي، إضافة إلى نمو المتطلبات الضرورية و اللازمة للتنمية في مختلف الدول سواء الناميـــة أو المتطـــورة على حد سواء، حيث أصبحت كل الدول تسعى إلى إقامة علاقات واتفاقيات اقتصادية دولية وإقليمية سواء على الصعيد

الثنائي أو متعدد الأطراف، خصوصا بعد ظهور المنظمة العالمية للتجارة، والذي أرست قواعد نظام تجاري جديد يقوم على ضرورة تحرير المبادلات التجارية.

ولم تكتفي بعض الدول بهذه العلاقات والاتفاقيات بل عملت على الاتحاد والانصهار في كيان اقتصادي واحد، قصد مواجهة مختلف تحديات التنمية سواء الداخلية أو الخارجية، وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية الاقليمية على غرار الاتحاد الأوروبي.

وقد سعى الاتحاد الأوروبي مند نشأته إلى إقامة علاقات اقتصادية مع محيطه الخارجي، ولهذا فقد أبرم عدة اتفاقيات تعاون مع مختلف الدول الجنوب متوسطية، قبل أن يقوم بإطلاق مشروع شراكة يمس عدة جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية في إطار ما اصطلح على تسميته بالشراكة الأورومتوسطية والتي أعلن عن ميلادها خلال مؤتمر برشلونة المنعقد يومي 25 و26 نوفمبر 1995م، والذي سعى إلى إقامة منطقة للتبادل الحر تضم دول الاتحاد والدول الجنوب متوسطية، بهدف تحقيق مكاسب اقتصادية لكل دول المنطقة.

وأمام هذه التحولات التي يعرفها العالم كان لابد للجزائر أن تسعى كذلك إلى التحرك وايجاد مكانة لها ضمن الخريطة الاقتصادية العالمية، لكن من أجل الوصول لهذا الهدف كان يجب عليها أولا تأهيل اقتصادها الوطني قصد التأقلم مع معطيات الاقتصاد العالمي، وهذا ما أرادت تحقيقه من خلال تعاونها مع الاتحاد الأوروبي وقيامها بإبرام على اتفاق الشراكة معه في 22 أفريل سنة 2002 بعد سلسلة من المفاوضات، ليدخل حيز التنفيذ بداية من الفاتح سبتمبر من سنة 2005.

لكن السؤال المطروح: هل ستساهم هذه الشراكة في اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي؟ وهل حققت الجزائر الأهداف المنتظرة من هذه الشراكة؟

1- واقع الاقتصاد الجزائري قبل عقد اتفاق الشراكة:

لقد اختارت الجزائر بعد حصولها على الاستقلال إتباع نموذج الاقتصاد الموجه والذي يقوم على التخطيط المركزي وتدخل الدولة في مختلف أوجه الحياة الاقتصادية، حيث ركزت اهتمامها على الصناعات الثقيلة أو ما يعرف بنموذج الصناعات المصنعة معتمدة في ذلك على جملة من المؤسسات العمومية الكبرى التي أوكلت لها مهام تجسيد وادارة هذا النموذج.

وقد استطاعت الجزائر وبفضل الموارد المالية المتاحة والناجمة عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية من انجاز استثمارات ضخمة في مجال الصناعات الثقيلة خلال مختلف المخططات التنموية المتبعة على غرار قطاع الحديد والصلب وقطاع المحروقات، وذلك لما ستتركه من أثار ايجابية على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعات الخفيفة في رأي المنظرين الاقتصاديين أنذاك، حيث أقيمت مؤسسات عمومية عملاقة، سخرت لها إمكانيات مالية وبشرية ضخمة بلغت أزيد من 120 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين 1966- 1990[1].

لكن ومع انخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانينات ظهر الاختلال البنيوي للاقتصاد الجزائري كونه يتميز عموما بالضعف الكبير في تنوع جهازه الإنتاجي من جهة وضعف المردودية من جهة أخرى رغم تلك الإمكانيات الضخمة المسخرة، ويرجع ذلك أساسا إلى الاختيارات السياسية والاقتصادية المعتمدة حيث غلبت عليها الأهداف الاجتماعية على حساب الأهداف الاقتصادية، مما أدى إلى حدوث اختلالات على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية للاقتصاد الوطني حيث سجل معدل النمو معدلات سالبة سنتي 1993 و1994 أما معدل التضخم فقد عرف أرقام قياسية حيث وصل إلى 31.7% سنة 1992[2].

أما على المستوى الخارجي فقد بلغت المديونية الخارجية أرقاما قياسية كذلك حيث وصلت إلى 33.61 مليار دولار أواخر سنة 1996[3] نتيجة تراجع قيمة الصادرات والتي كانت تعتمد على المواد البترولية بحوالي 96 إلى

97%، وارتفاع فاتورة الواردات، وهذا ما أدى بالجزائر إلى اللجوء للأسواق المالية العالمية من أجل تمويل عجزها الخارجي، ومع تفاقم أزمة المديونية أوصدت في وجهها القروض الدولية من طرف نوادي باريس ولندن بالنظر إلى عدم القدرة على التسديد، هذه الأسباب وغيرها، دفعت بالجزائر إلى الاستنجاد بصندوق النقد الدولي من خلال إبرام سلسلة من الاتفاقات، امتدت لفترة قاربت ثماني(8) سنوات، وانتهى بها الأمر إلى اجراء اصلاحات جدرية في الاقتصاد الوطني أبرزها كان التخلي عن الاقتصاد المخطط والتحول نحو اقتصاد السوق.

ورغم كل ما قيل عن هذه الاصلاحات والبرامج المبرمة مع صندوق النقد الدولي، فقد استطاعت الجزائر من تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية والقضاء على أزمة المديونية، إلا أن ذلك يعود أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط من جديد في الأسواق العالمية ابتداء من سنة 2000.

وقد تزامنت فترة هذه الاصلاحات مع اطلاق الاتحاد الأوروبي لمشروع الشراكة الأورو متوسطية، والذي يسعى إلى تحقيق تكامل وتشجيع التعاون بين ضفتي المتوسط، بناء على ما يعرف بمسار برشلونة، وقد لقي هذا المشروع تجاوب كبير من طرف مختلف دول المتوسط، على غرار الجزائر التي أبدت رغبتها في التوقيع على المشروع، وهو ما تحقق فعلا بعد سلسلة من المفاوضات بين الطرفين، وقبل التطرق إلى مضمون هذا الاتفاق نقوم أولا بعرض العلاقة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ومسار المفاوضات قبل التوقيع على معاهدة الشراكة.

2- العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية ومسار مفاوضات الشراكة:

لقد سعت المجموعة الأوروبية مند تأسيسها إلى اتباع سياسة توسعية خصوصا مع الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، وعلى غرار هذه الدول كانت الجزائر من بين الدول التي لقيت اهتماما كبيرا لدى الأوروبيين وذلك راجع لتراكم عدة اعتبارات تاريخية، سياسية واقتصادية، حيث مثلت المجموعة مند مطلع الستينات المتعامل التجاري الأول للجزائر، ورغم عدم توقيعها لأي اتفاق شراكة إلا أنها استمرت في الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة وفقا لاتفاق مؤقت في 28 مارس 1963 م وذلك تطبيقا للمادة 227 لمعاهدة روما، والتي اعتبرت كأساس قانوني للعلاقات بين الجزائر والسوق الأوروبية المشتركة[4].

وفي 26 أفريل 1976م تم التوقيع على أول بروتوكول تعاون بين المجموعة والجزائر وقد شمل هذا التعاون ثلاث مجالات تتعلق بالمبادلات التجارية والجانب الاجتماعي وكذلك التعاون الاقتصادي والمالي.

ففي الجانب التجاري ووفقا للمادة 8 من الاتفاقية فإن الهدف من هذه الاتفاقية هو تطوير المبادلات بين الأطراف المتعاقدة مع الأخذ بعين الاعتبار المستويات التنموية لكل منها وقد حصلت الجزائر من خلالها على مجموعة من التسهيلات على غرار تخفيض الرسوم الجمركية على بعض المنتوجات الزراعية بنسبة 20 إلى 100%، وكذلك السماح بدخول المنتوجات الصناعية إلى الأسواق الأوروبية بكل حرية، باستثناء بعض المواد الحساسة والتي كانت تخضع لنظام الحصص.

بينما في المجال الاجتماعي فقد منحت تسهيلات للعمال الجزائريين المقيمين في أوروبا، لكن لم يتم تطبيق هذا المحور، نظرا لارتفاع الامتيازات المخولة بواسطة الاتفاقات الثنائية على تلك الممنوحة بموجب هذه الاتفاقية.

أما في مجال التعاون الاقتصادي والمالي، فقد تحصلت الجزائر على إعانات مالية قصد تمويل مختلف البرامج الاقتصادية والاجتماعية موضوع الاتفاقية، وذلك من خلال البروتوكولات المالية الأربعة الممتدة من سنة 1976 إلى غاية سنة 1996 والتي حصلت الجزائر من خلال هذه الفترة على مساعدات مالية بلغت 949 مليون ايكو منها 214 إعانات مالية بموجب البروتوكولات الأربعة، 95 مليون ايكو بموجب السياسة المتوسطية المتجددة والتي تم فيما بعد ادخالها في برنامج ميدا، أما المبلغ الباقي و المقدر ب 640 مليون ايكو فكان في شكل قروض متقطعة[5].

لكن مع انضمام دول جديدة إلى المجموعة على غرار إسبانيا والبرتغال واليونان والتي تتشابه صادراتها مع تركيبة الصادرات الجزائرية، وكذلك ظهور منظمة التجارة العالمية والتي لا تقبل سوى بالمعاملة المتبادلة بين مختلف أطراف التبادل وانضمام المجموعة اليها، دفع بالاتحاد الأوروبي إلى مراجعة سياسته الاقتصادية الخارجية مع بلدان المتوسط وهو ما حصل فعلا خلال مؤتمر برشلونة يومي 27 و28 نوفمبر 1995 والذي تم من خلاله الإعلان على ميلاد شراكة أورومتوسطية جديدة قائمة على تبادل المنافع عكس ما كان عليه الحال سابقا حيث كانت هذه المجموعة تمنح تفضيلات واعانات مجانية لدول الضفة الجنوبية للمتوسط، والتي تستند كما جاء في إعلان المؤتمر إلى ثلاثة أبعاد أساسية هي البعد السياسي والأمني، البعد الاقتصادي والمالي، والبعد الثقافي والإنساني.

وعلى غرار باقي الدول المتوسطية فقد أبدت الجزائر استعدادها لتوقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، حيث بدأت المفاوضات في هذا الشأن في 14 مارس 1997م، لكن ونظرا لتباين مواقف الطرفين، تم توقيف المفاوضات في ماي 1997 من قبل الجزائر، التي رأت أن الطرف الأوروبي تجاهل العديد من المسائل التي كانت تهمها كمشكلة المديونية، وانتقال الأشخاص...إلخ، وكذا عدم أخذ الجانب الأوروبي بعين الاعتبار لخصوصيات الاقتصاد الجزائري.

كما أن المشاكل الأمنية التي عرفتها الجزائر ساهمت إلى حد كبير في توقف هذه المفاوضات إلى غاية أفريل 2000 م وهو تاريخ استئنافها، حيث استمرت بدون انقطاع بدراسة جميع المسائل المطروحة، إلى غاية أن توصل الطرفين إلى اتفاق بعد 17 جولة من المفاوضات. والذي ترجم بالتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يوم 19 ديسمبر 2001 ببروكسل، بحضور رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" ورئيس اللجنة الأوروبية آنذاك "رومانو برودي"، إلى جانب "لويس ميشال" ممثل الرئاسة البلجيكية للاتحاد الأوروبي[6].

ثم جاء التوقيع بصفة رسمية على الاتفاق يوم 22 أفريل 2002 بمدينة فالنسيا الإسبانية، لدى افتتاح الندوة الأورومتوسطية، وقد وقع عن الجانب الجزائري وزير الخارجية، وعن الجانب الأوروبي وزراء الاتحاد الأوروبي إلى جانب المحافظ الأوروبي المكلف بالشؤون الخارجية، وذلك بحضور رئيس الجمهورية الجزائرية ورئيس الحكومة الإسباني، ليدخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005.

3- مضمون اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية:

لم تختلف اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية عن الاتفاقات الموقعة بين الاتحاد الأوروبي وباقي بلدان جنوب المتوسط، فبعدما وقعت كل من تونس، إسرائيل، المغرب، السلطة الفلسطينية، الأردن، ومصر اتفاق الشراكة مع الأوروبيين، جاء دور الجزائر لتوقيع عقد الشراكة، وقد جاء هذا العقد في 110 مواد متوزعة على تسعة أبواب شملت مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وقد نال الجانب الاقتصادي حصة الأسد حيث ستأثر بخمسة أبواب كاملة[7].

الباب الأول: خصص للجوانب السياسية على غرار ارساء الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوار السياسي وضرورة تحقيق الاستقرار والسلم الوطنيين.

الباب الثاني: تناول هذا الباب حرية انتقال السلع حيث وبمقتضى المادة السادسة من العقد يتوجب على الطرفين إنشاء منطقة للتبادل الحر بشكل تدريجي خلال فترة 12 سنة انطلاقا من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وذلك وفق قواعد المنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما يتطلب إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع بين الطرفين، كما احتوى هذا الباب على رزنامة التفكيك التدريجي للحواجز الجمركية التي اتفق الطرفين على تطبيقها.

الباب الثالث: يتعلق بتجارة الخدمات و يُدخل الاتفاق أحكام جديدة خاصة بتحرير الخدمات، حيث يؤكد الاتحاد الأوروبي والجزائر، التزامهما في إطار الاتفاقية العامة حول التجارة والخدمات، بتبادل مبدأ "الدولة الأولى بالرعاية"،

فيما يخص الحضور التجاري للشركات وأداء الخدمات العابرة للحدود، مع احتفاظ الجزائر بالمعاملة الوطنية الخاصة بفروع الشركات الأوروبية المستقرة على إقليمها.

الباب الرابع: تناول هذا الباب مسائل المدفوعات، رؤوس الأموال والمنافسة حيث نص على قيام الطرفين بتسوية المدفوعات بعملة قابلة للتحويل، كما نص على ضرورة عمل الطرفان على ضمان حرية تداول وانتقال رؤوس الأموال المخصصة للاستثمار المباشر في الجزائر وكذلك الأرباح الناتجة عنه، أما في مجال المنافسة يعمل الطرفين على تطبيق الاجراءات المشتركة للمنافسة، وعدم التمييز بين المتعاملين الاقتصاديين، إضافة إلى العمل على حماية حقوق الملكية الفكرية، الصناعية والتجارية.

الباب الخامس: يتعلق بالتعاون الاقتصادي، حيث يلتزم الطرفان على تفعيل التعاون الاقتصادي وفقا لما هو منصوص عليه في الاتفاقية، وقد حدد هذا الباب القطاعات المعنية بذلك، وتتمثل في القطاعات التي تعاني من مشاكل داخلية، أو التي تم الاتفاق على تحرير مبادلتها التجارية، وكذلك القطاعات التي تسمح بالتقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي، خاصة التي تؤدي إلى رفع معدلات النمو وخلق مناصب عمل وزيادة حجم المبادلات بين الطرفين.

الباب السادس: يشمل هذا الباب مجالات التعاون الاجتماعي والثقافي بين الطرفين، ويتضمن ضرورة تحسين النظام القانوني للعمال المهاجرين ومساواتهم مع العمال المحليين، وتنقل الأشخاص مع اتخاد كافة التدابير قصد مكافحة الهجرة غير الشرعية، وكذلك العمل على زيادة التعاون الثقافي والتربوي من خلال تشجيع تبادل المعلومات والخبرات باستعمال كل الوسائل الممكنة لتحقيق ذلك.

الباب السابع: ويتعلق بالتعاون المالي والذي يقوم على ضرورة تأهيل البنى التحتية الاقتصادية، وترقية الاستثمار الخاص، والنشاطات المولدة لمناصب العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار الأثار الناجمة عن إنشاء منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري.

الباب الثامن: ويتعلق بقضايا العدالة والشؤون الداخلية، حيث اتفق الطرفان على تفعيل مؤسسات الدولة وتعزيز دولة القانون والتعاون في المجال القانوني والقضائي، مكافحة الجريمة المنظمة، تبييض الأموال، محاربة التمييز العنصري وكره الأجانب، مكافحة الإرهاب والمخدرات والفساد.

الباب التاسع: يشمل الأحكام المؤسساتية العامة والختامية التي تحكم الاتفاقية حيث نص على إنشاء مجلس شراكة يتولى تنفيذ الاتفاق، وتسوية الخلافات، والسهر على السير الحسن لكل القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

4- أهداف الشراكة الأورو متوسطية بالنسبة للاقتصاد الجزائري:

يعتبر تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي أهم هدف تسعى الجزائر إلى تحقيقه من خلال توقيعها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، خصوصا والجزائر تسعى جاهدة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ففي ظل التحولات والتفاعلات التي يشهدها العالم لا يمكن للجزائر أن تبق بمعزل عن ذلك، لذا يجب عليها التحرك والتفاعل من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة قدر المستطاع من المزايا التي تفرزها هذه التفاعلات، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف يجب تحقيق بعض الرهانات التي تعتبر ضرورية لذلك والمتمثلة في تأهيل المؤسسات الجزائرية، ومحيطها، وكذلك الاستفادة من نقل التكنولوجيا.

1.4- تأهيل المؤسسات الجزائرية: يعتبر تأهيل المؤسسة الجزائرية أمرا غاية الأهمية من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي، وهذا ما تعمل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على تجسيده، حيث تسعى إلى تحسين أداء المؤسسة الجزائرية و

تكييفها مع التحولات والتغيرات الاقتصادية الدولية، وجعلها قادرة على المنافسة سواء محليا أو في الأسواق العالمية، وذلك من خلال تسطير برنامج يهدف إلى:

- الانتاج بالمواصفات الدولية.
- اعتماد المنافسة الشديدة كمتغيرة يجب مواجهتها.
- الانتاج للخارج أي الاهتمام بالتصدير كهدف أساسي في استراتيجية المؤسسة.

هذا وكانت الجزائر قد بدأت في تنفيد برنامج تأهيل مدعوم من طرف الاتحاد الأوروبي قبل التوقيع على اتفاقية الشراكة في إطار برامج ميدا والتي تحصلت الجزائر من خلالها على مساعدات مالية من طرف الاتحاد الأوروبي بلغت 95 مليون أورو حيث خصص مبلغ 57 مليون أورو لدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و38 مليون أورو لدعم إعادة الهيكلة الصناعية والخوصصة، وذلك من أجل تحقيق[8]:

- عصرنة القطاع الصناعي بما يتناسب والمطلوب دوليا.
- تدعيم و تقوية قدرات هياكل الدعم ودفع الصناعات المنافسة.
- تحسين قدرات المنافسة للمؤسسة الصناعية.

ومن أجل الوصول لهذه النتائج كان لابد على الجزائر القيام بمجموعة من الإجراءات تتمثل في[9]:

- تأهيل الأداة الإنتاجية و توسيع النسيج الصناعي الوطني.
- تحسين طرق الإنتاج و المراقبة و التخطيط.
- عصرنة طرق التسيير من خلال إدماج إطارات أجنبية ضمن إدارة المؤسسة قصد التحكم في تقنيات و أساليب التسيير وفق المعايير الدولية.
- تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات العمومية بتطوير إنتاجها وهيكل أسعارها وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص مع تقليص تدخل الدولة في الأنشطة الإنتاجية.
- تشجيع المؤسسات الوطنية على تبني نظام الجودة، والحصول على شهادة مطابقة لنظام الجودة العالمية ISO، والذي يعكس المستوى الذي وصلت إليه المؤسسات وقدرتها على مواجهة المنافسة الأجنبية.
- تحويل التكنولوجيا واقتناء رخص الاختراعات.
- إعداد برامج إعلامية لها تأثير على القدرة التنافسية للمؤسسة.
- تدعيم الإجراءات المتعلقة بالبحث عن شركاء.
- تجديد التجهيزات و تحديث تقنيتها و التي تؤدي إلى تخفيض في التكاليف و تحسين الإنتاجية.
- دعم الإمكانيات المالية الذاتية.
- الحرص على التوازن المالي.
- التحكم في حجم و نوعية الديون مع ترشيد استعمال القروض.

ولهذا قامت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة الجزائرية بإعداد برنامج وطني يمتد من سنة 2000 إلى سنة 2008 لإعادة تأهيل المؤسسات العمومية والخاصة، والذي ينقسم إلى ثلاثة مراحل، حيث تشمل المرحلة الأولى 150 مؤسسة خلال الفترة 2000 إلى 2002، والثانية 200 مؤسسة خلال الفترة 2003 إلى 2005، والثالثة 300 مؤسسة خلال الفترة 2005 إلى 2008[10]، وقد اشترطت الوزارة على المؤسسات الراغبة في التأهيل استيفاء مجموعة من الشروط حددتها وهي[11]:

- أن تكون المؤسسة قد مارست النشاط على الأقل منذ 03 سنوات.
- أن تكون المؤسسة تمارس نشاط صناعي أو مورد للخدمات المرتبطة للصناعة.

- أن تكون المؤسسة تشغل أزيد من 30 عامل وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أزيد من 10 عمال.

وبالتالي فإن تأهيل المؤسسات الجزائرية يعتبر أحد أكبر التحديات التي تواجه الجزائر من أجل التأقلم والتكيف مع المؤسسات الاقتصادية على المستوى الدولي، لذلك استغلت الجزائر اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية من أجل تجسيد وتأهيل مؤسساتها الاقتصادية، قصد الاندماج في الاقتصاد العالمي.

2.4- تأهيل المحيط: إلى جانب تأهيل المؤسسة الجزائرية، يعتبر كذلك تأهيل المحيط الذي تعمل فيه غاية في الأهمية لما يترتب عليه من نتائج مباشرة على أداء المؤسسة، لذلك تعمل اتفاقية الشراكة على تأهيل هذا المحيط وذلك من خلال العمل على[12]:

- تجديد المناطق الصناعية مع ضرورة توفير البنية التحتية الضرورية لاستغلال المؤسسة؛
- وضع محيط ملائم للمبادرة الفردية قصد حث وتنويع الإنتاج الموجه للسوق المحلي والدولي؛
- تجديد و توسيع شبكات المواصلات مع إعطاء الأولوية للمؤسسات الصناعية والسعي إلى الربط المباشر مع العالم الخارجي؛
- تطوير قطاع النقل وتحسين مستوى البنية الأساسية للطرقات والموانئ البحرية والجوية؛
- مراجعة الإطار القانوني في اتجاه تشجيع الاستثمار وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى تحرير التبادل التجاري؛
- مراجعة التشريع الجزائري قصد ملائمته مع التشريع الدولي والذي يشمل القانون التجاري والقانون الضريبي والقانون الجمركي؛
- ضرورة مرونة القوانين الاستثمارية بما يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- إصلاح النظام المالي والمصرفي مع ضرورة تبني الشراكة المالية قصد تفعيل البورصة و تنمية نشاط المؤسسات المالية؛
- تطوير قطاع الإعلام الاقتصادي قصد توفير المعلومات لمختلف الأعوان الاقتصادية؛
- الحفاظ على البيئة حيث أن نمو اقتصادي على حساب تدمير الموارد الطبيعية يشكل خطرا على التنمية.

3.4- الاستفادة من نقل التكنولوجيا: يعتبر التقدم التقني والتكنولوجي المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، فالتطور والتقدم التي تعرفه دول الاتحاد الأوروبي اليوم إنما هو ناتج عن الثورة العلمية التي عرفتها أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، لذا تهدف البلدان الجنوب متوسطية من وراء اتفاقيات الشراكة كذلك إلى الاستفادة من هذا التطور التكنولوجي، سواء من خلال الاستثمارات المباشرة والتي ينتج عنها جلب التكنولوجيا، أو من خلال استفادتها من رخص استغلال، وكذلك الأبحاث العلمية والتكنولوجيا الحديثة في مختلف المجالات الاقتصادية وغيرها من المجالات الأخرى.

5- أثار الشراكة على الاقتصاد الجزائري:

إن ابرام اتفاق الشراكة الأوروجزائرية سيلقي بعدة ظلال على الاقتصاد الجزائري، حيث سيخلف عدة أثار وانعكاسات ايجابية وسلبية نوجزها فيما يلي:

1.5- الأثار الايجابية: ويمكن تلخيصها في:

- ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خصوصا نحو دول الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال تحسين الانتاج الوطني ومطابقته لشروط الجودة العالمية، وتطوير كفاءة وفعالية المؤسسات الانتاجية الجزائرية، والرفع من قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية، وكذلك تفعيل مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

- خلق مناخ استثماري مناسب عبر القضاء على الأساليب البيروقراطية وإدخال المزيد من المرونة على القوانين الاستثمارية، مما يشجع على زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا المشاريع المشتركة مع الشركات الأوروبية، وانتقال التكنولوجيا المرافقة لها.
- تغير نظرة العالم الخارجي للجزائر إذ سيعد ذلك بمثابة تأمين وضمان يقلص من خطر الدولة ويشكل ضمانا للاستقرار والأمن في الجزائر بالنسبة للمستثمرين الأجانب عموما والأوروبيين بشكل خاص، مما قد يشجع في المديين المتوسط والطويل على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر[13].
- الاستفادة من المساعدات المالية والتقنية الممنوحة من طرف الاتحاد الاوروبي قصد تحسين مختلف القطاعات موضوع الاتفاقية.

2.5- الأثار السلبية: رغم الأثار الايجابية التي تتركها الاتفاقية على الاقتصاد الجزائري، إلا أنها تترك كذلك نتائج وخيمة يمكن ايجازها فيما يلي:

- خسائر فادحة في الميزانية العامة، حيث يؤدي التفكيك الجمركي إلى تخفيض وتقليص الايرادات العامة نتيجة التفكيك الجمركي والغاء الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للواردات الأوروبية، وقد قامت وزارة المالية بتحديد توقعات لهذه الخسائر وفق السيناريوهات التالية[14]:

أ. السيناريو الأول: خسائر الميزانية سنة 2006 (تاريخ التفكيك الكلي للقائمة الأولى من السلع): يتوقع أن تتعرض الجزائر لخسارة أو فقدان ما قيمته 26.3 مليار دج من الايرادات الناتجة عن الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، أي بنسبة 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

ب. السيناريو الثاني: خسائر الميزانية سنة 2006 (تاريخ بداية التفكيك الجمركي لقائمتي السلع الثانية والثالثة): يتوقع أن تفقد الجزائر ما قيمته 40.5 مليار دج من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على الواردات، أي بنسبة 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

ج. السيناريو الثالث: خسائر الميزانية سنة 2013 (تاريخ التفكيك النهائي والكلي على القائمة الثانية من السلع): حيث يحتمل أن تفقد الجزائر ما قيمته 118 مليار دج من الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة، أي بنسبة 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

د. السيناريو الرابع: خسائر الميزانية سنة 2018 (تاريخ التفكيك النهائي للقائمة الثالثة من السلع): حيث يحتمل أن تفقد الجزائر ما قيمته 188.8 مليار دج من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، أي بنسبة 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

- تزايد الضغوط على الميزان التجاري نتيجة زيادة الواردات من دول الاتحاد الأوروبي بسبب تفكيك الرسوم الجمركية، بينما لا يرافق ذلك حدوث زيادة في الصادرات كون الرسوم الجمركية في دول الاتحاد متدنية، وليس لها أثر على الواردات نحو أوربا لأن هذه الأخيرة تعتمد على معايير أخرى كالجودة والسلامة الصحية والبيئية وغيرها، كذلك المنافسة الكبيرة في الأسواق الأوروبية من طرف صادرات دول جنوب وشرق آسيا والدول الأخرى العضوة في المنظمة العالمية للتجارة.

- الإضرار بالنسيج الصناعي الوطني خاصة الصناعات غير المؤهلة والتي لا تستطيع الوقوف في وجه المنافسة الأجنبية سواء السعرية أو من ناحية الجودة، مما يؤدي إلى غلق وافلاس العديد من المؤسسات والتخلي عن بعض الصناعات، وما يترتب عن ذلك من أثار سلبية كتسريح العمال، ارتفاع نسب البطالة، تراجع الإنتاج الوطني، انخفاض الأجور، وتدني مستوى المعيشة خصوصا لدى الفئات والأسر الفقيرة والمحدودة الدخل.

6- ضرورة تفعيل الشراكة الأوروجزائرية من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي:

لقد سعت الجزائر من خلال ابرامها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى تأهيل اقتصادها الوطني من خلال المزايا التي تتيحها هذه الشراكة، وذلك قصد الاندماج في الاقتصاد العالمي، خصوصا في ظل سعيها المتواصل للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يعبد الطريق لتحقيق هذا المسعى نظرا للوزن الاقتصادي الذي يلعبه هذا الأخير على المستوى العالمي.

لكن السؤال المطروح هل حققت الجزائر الأهداف المنتظرة من هذا الاتفاق أم لا؟ وماهي التحديات التي تواجهها من أجل تحقيق ذلك؟

إن إلقاء نظرة على العلاقات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي قبل وبعد عقد الاتفاقية نجد أنه لم تطرأ تغيرات ملحوظة على هيكل التجارة الخارجية بين الطرفين.

فالتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية يبين تراجع طفيف لنسبة الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي، فرغم الارتفاع في قيمتها إلا أن حصتها من اجمالي الصادرات الجزائرية تراجعت نوعا ما، فبينما كانت تتراوح نسبتها بين 55% و66% قبل دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، أصبحت أقل من ذلك بعد دخول حيز التنفيذ، ففي سنتي 2003 و2004 بلغت النسبة 57.27% و57.12% على التوالي، أما في 2005 سنة دخول الاتفاقية حيز التنفيذ فقد بلغت النسبة 55.64، في حين لم تسجل سوى 48.77% سنة 2007 و49.09% سنة 2010. ويعود هذا التراجع إلى اتجاه الدول الأوروبية نحو تشجيع التبادل التجاري الداخلي خاصة مع أوروبا الشرقية ومجموعة العشر التي انضمت للاتحاد الأوروبي في ماي 2005، وفي المقابل فهو مؤشر ايجابي لقدرة الصادرات الجزائرية على الدخول والمنافسة في الأسواق العالمية غير الأوروبية، لكن هذه الحالة لم تعمر طويلا فسرعان ما استرجع الاتحاد الأوروبي هيمنته على الصادرات الجزائرية، مسجلة نسبة 54.55% سنة 2012، و64.11% سنة 2013.

أما بالنسبة للتركيب السلعي، فنجد أن قطاع المحروقات ما زال يشكل من 97% إلى 98% من الصادرات الجزائرية العالمية و96% إلى 98% من الصادرات الأوروبية رغم الامتيازات التي كانت تحصل عليها الجزائر قبل عقد اتفاق الشراكة، والتي حصلت عليها بموجب عقد الشراكة، ويرجع سبب ذلك إلى صعوبة احداث تغير هيكلي في بنية الاقتصاد الوطني وبالتالي التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية في الأجل القصير والمتوسط، إلا أنه يلاحظ أن قيمة الصادرات خارج المحروقات سجلت نمو ملحوظ مند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ مما يبعث بمؤشرات تنبئ بنجاح الشراكة، خصوصا في ما يتعلق بالسلع المتفق على تفكيك رسومها الجمركية.

وكذلك الشيء نفسه ينطبق على الواردات، فقبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ كانت نسبة الواردات الأوروبية تفوق نسبة 55%، بينما سجلت نسب أقل من ذلك بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، حيث بلغت 58.77% و55.22% سنتي 2003 و2004 على التوالي، في حين لم تسجل سوى 52.21% سنة 2007 و51.15% سنة 2010 و50.98% سنة 2012، أما سنة 2013 فبلغت 52.11%، وذلك رغم نمو قيمة الواردات الأوروبية إلا أن هذا النمو كان أقل من معدل نمو الواردات العالمية، وربما يرجع ذلك إلى منع الجزائر لواردات السيارات القديمة، وكذلك منع استيراد الأدوية المنتجة محليا، فهذين العنصرين كانا يشكلان رقم معتبر من حصة الواردات الجزائرية من السوق الأوروبية[15].

وفي ما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة يلاحظ تزايد حصة الاتحاد الأوروبي من سنة إلى أخرى، حيث بلغت سنة 2003 حوالي 104.07 مليون دولار لترتفع إلى 275.25 سنة 2005 أي بنسبة 25.46% من اجمالي الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، ثم إلى 1178.2 مليون دولار سنة 2008 أي بنسبة 48.17 من اجمالي الاستثمارات، ولكن رغم هذا الارتفاع إلا أن حجم الاستثمارات يبقى محدود ومتواضع مقارنة بالطموحات الجزائرية، ويرجع سبب ذلك صلابة القوانين المنظمة للاستثمار الخاص وعدم مرونتها، وبيروقراطية الإدارة الجزائرية[16].

أما بالنسبة للمساعدات المالية الأوروبية فهي تمتاز بالتواضع والتذبذب من سنة إلى أخرى حيث بلغت 40 مليون أورو سنة 2005، ثم ارتفعت إلى 66 مليون أورو سنة 2006، ثم انخفضت سنتي 2007 و2008 مسجلة57 مليون دولار و32.5 مليون دولار على التوالي، لتعاود الارتفاع من جديد سنتي 2009 و2010 حيث وصلت إلى 62.5 مليون دولار و68 مليون دولار تواليا، ويمكن القول أن هذه المساعدات ضئيلة مقارنة بالبلدان المتوسطية الأخرى وذلك راجع لقلة المشاريع التي تقدمها الحكومة الجزائرية في ظل الاصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها، والحال كذلك بالنسبة للقروض الأوروبية فقد كانت استفادة الجزائر جد ضئيلة مقارنة بدول المتوسطية الأخرى[17].

ومن خلال هذه النتائج يمكن القول أن الجزائر لم تحقق الأهداف المرجوة من اتفاق الشراكة، لذى يجب عليها بذل المزيد من الجهود قصد مواكبة التغيرات الحاصلة في المنطقة جراء دخول منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية وكذلك تحديات المنافسة الشرسة من طرف البلدان المتوسطية الأخرى، وتهيئة اقتصادها الوطني قصد الاندماج في الاقتصاد العالمي خصوصا مع تزايد مساعيها الرامية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

- ضرورة الاسراع في تأهيل المؤسسات الجزائرية من أجل القدرة على المنافسة سواء في السوق الداخلية أو في الأسواق الأوروبية والعالمية عل حد سواء، والاهتمام بالقطاعات والأنشطة التي تمتلك الجزائر فيها ميزة تنافسية على غرار القطاع السياحي.
- زيادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور التي أصبحت تلعبه اليوم في مختلف الاقتصاديات الوطنية و كذلك الاقتصاد العالمي.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية الخاصة، وإلغاء كافة القيود والعراقيل التي تواجهها، وذلك من أجل الرفع في الإنتاج الوطني، مما يؤدي إلى تخفيف الضغط على الميزان التجاري.
- العمل على تطوير وتحسين القطاع الزراعي من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والاتجاه نحو التصدير خصوصا وأن هذا القطاع مازال لم يتم تحريره نهائيا.
- الاستفادة قدر المستطاع من المساعدات المالية و القروض التي يمنحها الاتحاد الأوروبي في إطار مشروع الشراكة، وذلك من خلال تقديم الجزائر لمشاريع جدية وقادرة على المنافسة إقليميا.
- تشجيع الأبحاث العلمية والتكنولوجية في مختلف المجالات، والاستفادة قدر الامكان من المزايا التي تتيحها الشراكة وعدم الاعتماد على ما تنجبه التكنولوجيا العالمية فقط، لأن هذه الأخيرة صعب الحصول عليها وجد مكلفة كذلك.
- العمل على ايجاد موارد مالية خارج قطاع المحروقات والرسوم الجمركية، واستخدام الفوائض المالية للخزينة في تمويل وانشاء مشاريع اقتصادية وانتاجية جديدة تساهم فب رفع القدرة الانتاجية للبلد.

الخلاصة:

إن اتفاق الشراكة الأوروجزائرية يدخل ضمن التشابك الاقتصادي الذي يعرفه العالم اليوم نتيجة تطور وتبلور أفكار النظام الليبرالي نتيجة بروز مظاهر العولمة الاقتصادية والتحرر المالي، التي تسهر المؤسسات المالية الدولية على تطبيقها ونشر مبادئها في مختلف أنحاء العالم بواسطة جملة من الآليات الحديثة في إطار ما يعرف بالإقليمية الجديدة متخذة في ذلك مجموعة من الأشكال كاتفاقيات شراكة واتحادات جمركية ومناطق حرة وغيرها من العلاقات الاقتصادية الثنائية أو المتعددة الأطراف.

وأمام هذا الوضع العالمي الجديد، كان لابد على الجزائر أن لا تبق منعزلة على نفسها، بل كان عليها العمل من أجل التأقلم مع هذه الأوضاع الجديدة، وقد جاءت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في هذا الإطار، حيث حاولت الجزائر من خلال هذه الشراكة على تأهيل اقتصادها الوطني قصد الانفتاح أكثر وتسهيل اندماجه في الاقتصاد العالمي، لكن ميدانيا لم تحقق هذه الشراكة الأهداف المنتظرة منها، حيث ظل الاقتصاد على ما هو عليه قبل عقد الشراكة،

فالصادرات الجزائرية لا زالت تعتمد على قطاع المحروقات بنسبة 97 إلى 98%، كما أن الأسواق العالمية بقيت مستعصية على المؤسسات الجزائرية نظرا لتباطء تأهيلها وعدم قدرتها على المنافسة، ويرجع سبب ذلك إلى عدم مرونة الاقتصاد الجزائري من جهة، والعراقيل البيروقراطية للإدارة الجزائرية من جهة أخرى.

ولهذا فعلى الجزائر إذا أرادت ركوب الموجة أن تسارع في تنفيذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية الجذرية وهذا انطلاقا من ضرورة تفعيل اتفاق الشراكة الأوروجزائرية من خلال التعجيل في تأهيل مؤسساتها الاقتصادية وكذلك محيطها، محاولة في ذلك استغلال مختلف التسهيلات والاعانات سواء المالية أو التقنية التي يمكن الاستفادة منها بموجب هذه الاتفاقية، وذلك من أجل جعلها قادرة على المنافسة العالمية وبمقدورها مواكبة التطورات العالمية الحاصلة، خصوصا وأن الجزائر على مشارف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والتي لا تعترف إلا بالقوة الاقتصادية كوسيلة وحيدة للاندماج في الاقتصاد العالمي.

الهوامش والمراجع:

1. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص:207.
2. نعمان السعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، الطبعة الأولى، الجزائر، 2001، ص:272.
3. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تقويم، أثر اتفاقيات الش ا ركة الأوروبية على الزارعة العربية، جامعة الدول العربية، الخرطوم، أكتوبر1999، ص:55.
4. Délégation de la commission européenne en Algérie, Union Européenne, N° 01, KALIMA, Février, Mars 2001, p:05.
5. كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة العدد 08، 2005، ص:66.
6. Hebdomadaire Liberté économie, N°: 215 du 15 au 25 Mars 2003, Page 15.
7. زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد الأول، 2004، ص:64.
8. بن سمينة عزيزة، الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، العدد التاسع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2011، ص:155.
9. احصائيات المركز الوطني للإعلام والاحصائيات التابع لمديرية الجمارك.
10. احصائيات الوكالة الوطنية لتحسين الاستثمار(ANDI).
11. المعهد الأوروبي للشراكة الأوروجزائرية.